

المحور الثاني: حصر السلطات الثلاث بيد النظام البعثي إن حصر السلطات يعني تركيزها في جهة واحدة، وعادة ما تكون السلطة التنفيذية والحصر هو المعنى المضاد لمبدأ الفصل بين السلطات هذا المبدأ الذي يرتكز على أصول تاريخية إذ يعد من الأفكار التي جاء بها الفلاسفة الإغريق ومنهم افلاطون ، ثم توالى الاهتمام بهذا المبدأ في الحقب التاريخية المتعاقبة ولا سيما لدى المفكرين والفلاسفة في القرن السابع عشر كالفيلسوف الإنكليزي (جان لوك) إلا أن مبدأ الفصل دين ثم تطور عن طريق كتابات المفكر (جان جاك روسو) الذي سعى إلى تعميق هذا المبدأ ليأخذ مجاله في التطبيق ف كثير من الدول التي تحرص على العمل بمضمونه الفعلي. ويعد هذا المبدأ في مقدمة المبادئ الدستورية الأساسية التي تقوم على أساسها الأنظمة الديمقراطية المعاصرة لعرض موضوع حصر السلطات الثلاث بيد إتحاد البعث) سوف نذكر في هذا المحور ثلاثة مسانذ ارتدع عليها احزاب البعث) هي الفصل بين السلطات، كالية لحصر السلطة. المسند الأول: الفصل بين السلطات الفصل بين السلطات هو التقسيم الوظائف وتوزيع السلطات، فهو يفترض سلفاً تعدد الهيئات الحاكمة، وأن كل هيئة تقوم بممارسة وظيفة معينة من وظائف الدولة التي تأخذ به، ثم يتم تنظيم العلاقة بينها، فهذا التوزيع يعطي الفرصة لكل سلطة أن تتخصص فيما يوكل إليها من مهام مما يساهم في إتقان كل سلطة لعملها، وقيامها به على أكمل وجه فيتحقق معه في نهاية المطاف حسن سير العمل في مختلف المجالات الرئيسية في الدولة من دون تقصير ن أو ضعف)، وهذا ما يرى لو جاء بالعدل؛ هيئات ثلاث متعددة؛ فأسندت مهمة التشريع إلى السلطة التشريعية، ومهمة التنفيذ إلى السلطة التنفيذية، ومهمة القضاء إلى السلطة القضائية؛ لقانوننا، ولكن يجب ألا يفهم من مبدأ الفصل بين السلطات أن كل سلطة مستقلة عن السلطة الأخرى تمام التقلال بحيث تكون كل منها بمعزل تام عن الأخرى، وتجميعها في يد هيئة واحدة، بل توزيعها على هيئات منفصلة، وبالمهام الموكلة إليه، ويسوق قسم من الباحثين بعض المبررات لتعزيز ضرورة هذا المبدأ مثل حماية الحرية، ومنع الاستبداد ذلك المنع الذي يعد المبر والميزة الأولى والأساس لهذا المبدأ بحسب وجهة نظرهم فضلاً عن ذلك فإن مبدأ وحسن تطبيقها من الحاكمين والمحكومين، وحسن أداء وظائف الدولة إذ إن هذا المبدأ يحقق مبدأ تقسيم العمل والتخصص الذي من شأنه أن يحقق إتقان كل هيئة لوظيفتها وحسن أدائها. ويذهب بعضهم إلى أن العلاقة بين مبدأ سيادة القانون ومبدأ الفصل بين السلطات تأتي عن طريق وضع المفاضلة بين السلطات إذ يرى أن إمبراً سيادة القانون يتعلق بتنظيم السلطات العامة في الدولة، أو بتحويل لذا إن هذه المفاضلة تؤكد أرجحية سلطة ممثلي الشعب على حكومة يتم اختيارها منهم لتنفذ القوانين التي يشرعونها